



قرار رقم : ٢١٢

وتاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٣٨٧٨/٧/١٣٨٧٨/٧
وتاريخ ١٤/٩/١٤٢٠ هـ ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الخارجية
رقم ١٤٠٩٤/٧٠/٨٤/٢٦٧٧/١/٢٦٧٧/٨٤/٧٠/٩٤ ، بشأن الصعوبات التي تواجهها
وزارة الخارجية من جراء تحصيل رسوم تأشيرات العمل .

وبعد الاطلاع على بقرجات صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بخصوص الموضوع .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) وتاريخ ١٧/١١/١٤١٥ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر المعدة في هيئة الخبراء رقم (٢١١) وتاريخ

١٤/٧/١٤٢٠ هـ ورقم (١٩٨) وتاريخ ٢٢/٦/١٤٢١ هـ ، ورقم (٢٢٩) وتاريخ

١٦/٥/١٤٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٣٥) وتاريخ

٢١/٧/١٤٢٢ هـ .

يقرر ما يلي :

١ - تشكيل لجنة فنية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني يشترك فيها مندوبون من

الجهات الآتية : وزارة الداخلية (مركز المعلومات الوطني وإدارة شؤون

الاستقدام) ، ووزارة الخارجية ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وكالة

الوزارة لشؤون العمل) ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، للقيام بما يأتي :



أ - استكمال ربط أجهزة الحاسب الآلي في إدارة شؤون الاستقدام التابعة لوزارة الداخلية بأجهزة الحاسب الآلي الموجودة في وزارة الخارجية وفرعها (الشؤون القنصلية) فيما يتصل بإصدار تصريح الاستقدام ، وذلك بإدخال معلومات أمر تحصيل رسم التأشيرة بما يفيد التسديد الفوري في التصريح المشار إليه في هذه الفقرة .

ب- ربط أجهزة الحاسب الآلي في إدارة شؤون الاستقدام التابعة لوزارة الداخلية بأجهزة الحاسب الآلي الموجودة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وكالة الوزارة لشؤون العمل) فيما يتصل بإصدار تصريح الاستقدام ، وإدخال معلومات عن أمر تحصيل رسم التأشيرة بما يفيد التسديد الفوري في التصريح المشار إليه في هذه الفقرة ، كما يشمل الربط معلومات عن العدد الحقيقي للعمالة الواردة في الحاسب الآلي لدى إدارة شؤون الاستقدام في وزارة الداخلية .

ج- الإشراف على عملية ربط أجهزة الحاسب الآلي ، وتحديد المتطلبات المالية والإدارية وإجراءات التسديد الفوري اللازمة لذلك .

د - إعداد برنامج زمني لتنفيذ عملية الربط الآلي بين تلك الجهات بصورة عاجلة .

٢ - قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتأمين جميع الاعتمادات المالية اللازمة لإتمام عملية الربط الآلي فيما يتصل بتصاريح الاستقدام وفقاً لما تقدمه اللجنة الفنية - المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه- من دراسة حول ذلك .



٢٠١٩ / ٢١٩
١٤٤٢ / ٧ / ٢٨

٣ - تطبيق عملية التسديد الفوري حال إتمام الربط الآلي بين أي من الجهات وفقاً لما ورد في الفقرتين (١/أ ، ١/ب) أعلاه ، على ألا تتجاوز عملية الربط مدة أقصاها سنة فيما يتصل بتصاريح الاستخدام الخاصة بالأفراد ، ومدة أقصاها سنتان فيما يتصل بتصاريح الاستخدام الخاصة بالمؤسسات والشركات .
وفي حال عدم إتمام الربط الآلي لأي منهما خلال الفترة المحددة أعلاه ، تكون عملية التسديد الفوري من قبل الجهة المانحة لتصاريح الاستخدام (إدارة شؤون الاستخدام) بوزارة الداخلية .

٤ - قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية - بالاتفاق مع البنوك لفتح مكاتب لها في مقر الجهات المانحة لتصاريح الاستخدام التابعة لوزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وربط هذه الجهات بنهاية طرفية مع البنوك للتأكد من تسديد الرسوم قبل إصدار تصريح الاستخدام .

أما الجهات الأخرى المانحة لتصاريح الاستخدام التي لم يرد لها ذكر في هذا القرار فيستمر تسديد الرسوم المستحقة حسب المعمول به حالياً ، مع قيام إدارة الشؤون المالية بوزارة الخارجية بمطابقة ما قامت البنوك بتحصيله في هذا الشأن مع ما تم توريده إلى مؤسسة النقد العربي السعودي لحساب جاري وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٥ - على وزارة الخارجية (الشؤون القنصلية) عدم إرسال أي تصريح استخدام إلا بعد التأكد من أن رقم أمر التحصيل مدون عليه .



٢٠١٩ / ٢١٢
رقم: ١٤٢٢ / ٧ / ٢٨

٦ - مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة (٣) من هذا القرار تقوم إدارة شؤون الاستقدام بوزارة الداخلية بعد تطبيق عملية الربط الآلي بينها وبين مكاتب العمل والبنوك بما يأتي :

أ - تحصيل رسوم تأشيرات العمل ، وتأشيرات عوائل المقيمين وذلك قبل إصدارها ، وإيداع هذه الرسوم في البنوك لتوريدها لحساب جاري وزارة المالية والاقتصاد الوطني لدى مؤسسة النقد العربي السعودي .

ب - مطابقة ما قامت البنوك بتحصيله في هذا الشأن مع ما تم توريده إلى مؤسسة النقد العربي السعودي ، على أن تستمر إدارة الشؤون المالية بوزارة الخارجية بهذه المهمة إلى حين تطبيق عملية الربط الآلي .

٧ - قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بعد التنسيق مع وزارة الداخلية (إدارة شؤون الاستقدام ، ومركز المعلومات الوطني) ووزارة الخارجية (إدارة الشؤون المالية) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وكالة الوزارة لشؤون العمل) بدعم الجهات السالف ذكرها ، وذلك باعتماد الوظائف والبنود التي تحتاج إليها تلك الجهات ، لتمكينها من القيام بعملها بالشكل المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء